

Distr.
GENERAL

S/1997/1000*
29 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه إعلان القاهرة بشأن الصومال الذي وقعته القادة الصوماليون اليوم في ختام اجتماعاتهم التي عقدت في القاهرة بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة مركزية في الصومال.

وأطلب إليكم التكرم بإصدار نص الإعلان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نبيل العربي
السفير
الممثل الدائم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

المرفق

إعلان القاهرة بشأن الصومال

نحن الزعماء السياسيين لجمهورية الصومال الموقعين أدناه، إذ نسعى إلى تحقيق السلم والمصالحة داخل بلدنا الحبيب، وقد اجتمعنا في القاهرة في الفترة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، نؤكد ونعلن رسمياً بموجب هذا الإعلان تعهدنا بالمبادئ والإجراءات التالية:

حيث أننا، الزعماء الصوماليون الموقعون أدناه نرغب في إحلال السلام الدائم والاستقرار في الصومال وإنهاء الصراع والحرب الأهلية فيها؛

وإذ نعترف بأن هذه المحادثات التي جرت في القاهرة فريدة في طابعها ونتيجتها، باعتبارها تجسد طموحات الصومال الوطنية والفردية، وتوحد بين جميع القوى الاجتماعية - السياسية في بلدنا؛

وحيث أننا ناقشنا معاً وبروح الأخوة والمسؤولية المشتركة جميع القضايا ذات الصلة تمشياً مع المصالحة الوطنية وإعادة الوحدة والوئام الاجتماعي في الصومال؛

ولما كنا نشعر بعميق الأسى هول المعاناة والدمار والخراب التي أصابت الشعب الصومالي أثناء سنوات الصراع الأهلي، وإذ ندرك عظم تلك المشاكل، بما في ذلك الافتقار إلى التقدم والتنمية، وخلل جميع الخدمات الأساسية، والغياب التام لمؤسسات الدولة؛

وحيث أننا نتفق على تنحية خلافاتنا جانباً من أجل المصلحة العامة لشعبنا ونرغب في السير في طريق جديد نحو الوحدة الوطنية وإعادة إرساء الحقوق الأساسية للشعب الصومالي وطموحاته وحرريته؛

وإذ نعلن نبذنا للعنف، والتهديد بالقوة أو استعمالها كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية، ومن ثم، قررنا بالإجماع وقف إطلاق النار، ووقف جميع أعمال القتال وفض اشتباك القوى المتضادة؛

وإذ نؤكد إيماننا الراسخ بمبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والضمانات الدستورية لحقوق الإنسان الفردية التي نصت عليها الاتفاقات والإعلانات الدولية؛

وحيث أن هناك حاجة إلى إعادة إقرار سيادة القانون وتأسيس نظام حكم ديمقراطي اتحادي، وحيث تتوفر الرغبة في ذلك؛

وإذ نعي رغبة أفراد الشعب الصومالي القوية في التمتع بالحقوق التي منحها لهم الله بحكم مولدهم في ظل دولة الصومال ذات السيادة؛

وإذ يسلم الموقعون أدناه بالحاجة إلى وجود آلية انتقالية للسلطة الوطنية إلى حين تنصيب شعب الصومال للحكومة الدستورية التي ستخلفها. وحيث ستقوم الحكومة الانتقالية على أساس نظام حكم اتحادي وستضطلع بوظائفها ومسؤولياتها في نطاق الفترة الانتقالية؛

وإذ يسلم الموقعون أدناه كذلك بأهمية المسؤولية الفردية عن تهيئة بيئة من السلم والوثام؛

وإذ يعلن الموقعون أدناه أنهم جبهة وطنية متحدة من أجل الصومال،

فقد تقرر، بناء على ذلك، ما يلي:

يتفق الموقعون أدناه بموجب هذا الإعلان على أن يكون ملزما لكل منهم؛ ويضعون في اعتبارهم الجهود التي بذلت في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وفي سودره في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وفي صنعاء في أيار/مايو ١٩٩٧، وفي القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٧، واتفاق تفاهم القاهرة المنفصل في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، على التوالي؛

أن يكون الإعلان دلالة على رغبتهم الأكيدة في توحيد شعبهم، وحماية حقوقه وتشكيل المؤسسات التي يمكن أن تفي بحاجاته الأساسية والتي ستقوم بذلك؛

أن يحافظوا على الصومال دولة مستقلة غير قابلة للتجزئة داخل حدود معترف بها دولياً؛

تكون مقديشو هي عاصمة جمهورية الصومال، وسنعمل من أجل ذلك على تهيئة مناخ يؤدي إلى السلم في مقديشو والمناطق المحيطة بها؛

تلتزم الحكومة الانتقالية بقواعد القانون الدولي وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي تكون الصومال عضواً فيها؛

احترام جميع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي انضمت إليها الحكومات الصومالية السابقة؛

نتعهد بحياتنا وشرفنا المقدس أن نحمي المبادئ الواردة في الإعلان وأن ندافع عنها.

وتقرر كذلك ما يلي:

يوافق الموقعون أدناه على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في بايدوا، عاصمة إقليم باي، في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٨؛

إيواء جميع الميليشيات في مواقع يتفق عليها مسبقا في جميع مناطق الصراع؛

إنشاء قوة أمن مشتركة لمؤتمر المصالحة الوطنية؛

يقوم الموقعون أدناه بتشكيل لجنة تنسيق وطنية للتحضير لمؤتمر المصالحة الوطنية وتنظيمه وعقده؛

ويتألف مؤتمر المصالحة الوطنية من أربعمئة وخمسة وستين (٤٦٥) مندوبا موزعين على النحو التالي:

(أ) مائة وستون (١٦٠) مندوبا يخصصون للجانبين المشتركين في اجتماع القاهرة (٨٠ مندوبا لكل جانب)؛

(ب) تسعون (٩٠) مندوبا لجماعات معينة في شمال الصومال؛

(ج) ثمان وخمسون (٥٨) مندوبا للفئات الاجتماعية الصومالية غير المشمولة في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه؛

(د) ثلاثة وعشرون (٢٣) مندوبا، وعشرة (١٠) مندوبين، و ٨ مندوبين، للفئات الاجتماعية الصومالية الثلاث غير المشمولة في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) أعلاه.

يتم اختيار المندوبين إلى المؤتمر من جميع شرائح المجتمع الصومالي، وينبغي أن يستند هذا الاختيار إلى إيلاء اعتبار متأن لتوازن المجتمعات المحلية؛

توجه الدعوات لحضور مؤتمر المصالحة الوطنية إلى الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية بالإضافة إلى وسائط الإعلام المحلية والدولية من أجل مراقبة مداورات المؤتمر وقراراته.

يكون الغرض من مؤتمر المصالحة الوطنية انتخاب مجلس رئاسة ورئيس للوزراء واعتماد ميثاق انتقالي.

يتضمن جدول أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية صراحة ما يلي:

(أ) اعتماد إعلان للالتزام الوطني بأن الشعب الصومالي يرغب في تشكيل حكومة دستورية انتقالية تضمن الحريات الفردية وفي إقامة حكومة وطنية ديمقراطية؛

(ب) اعتماد إعلان للسلام والتعاون فيما بين شعب الصومال للعمل مع الحكومة الانتقالية على إقامة حكومة دستورية تخلفها؛

(ج) اعتماد ميثاق انتقالي، يكون بمثابة إطار عمل لفروع الحكومة الانتقالية الوطنية الرسمية لحماية حقوق الأفراد والحريات الأساسية، ويكون قانون البلاد الأسمى؛

(د) ينص تنظيم الحكومة الانتقالية الوطنية الرسمية بالاستناد إلى الميثاق الانتقالي على إنشاء:

١' جمعية تأسيسية يكون لها رئيس ونائبان للرئيس؛

٢' إنشاء سلطة قضائية مستقلة، وحظر المحاكم الخاصة؛

٣' انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة ال (١٣)؛

٤' انتخاب رئيس للوزراء يتولى تشكيل الحكومة الانتقالية وبتأسيسها.

يُحَلُّ مؤتمر المصالحة الوطنية بعد أن ينفذ جدول الأعمال المذكور أعلاه.

وتقرر كذلك:

عملاً بأحكام مؤتمر المصالحة الوطنية، ستكون هناك حكومة انتقالية؛

وأن إنجاز هذا العمل، على النحو المذكور أعلاه، سيحظى بالتأييد التام للموقعين أدناه في الوفاء به وتنفيذه.

وتقرر كذلك ما يلي:

يتم اختيار أعضاء مجلس الرئاسة الـ ١٣ على النحو التالي:

(أ) ثلاثة أعضاء لكل من الفئات الاجتماعية الرئيسية (١٢ عضواً)؛

(ب) عضو واحد للفئة الاجتماعية الصومالية المتبقية (عضو واحد).

يختار مجلس الرئاسة، بالأغلبية البسيطة، أحد أعضائه رئيساً لمجلس الرئاسة؛

يكون رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية، الذي يختاره مؤتمر المصالحة الوطنية، مسؤولاً عن برامج الحكومة الانتقالية ومهامها التنفيذية والإدارة العامة، ويقوم رئيس الوزراء بتسمية الوزراء ونواب الوزراء وغيرهم من المسؤولين الذين يعتبر أن وجودهم ضروري لتسيير شؤون الحكومة الانتقالية على النحو الذي يجيزه الميثاق الانتقالي؛

يتم إنشاء جمعية تأسيسية، على النحو الذي ينص عليه الميثاق الانتقالي، تعمل بوصفها سلطة تشريعية على النحو الذي ينص عليه الميثاق الانتقالي؛

تتكون الجمعية التأسيسية من ١٨٩ عضواً يوزعون على النحو التالي:

(أ) يخصص ستة وأربعون مقعداً (٤٦) لكل فئة من الفئات الاجتماعية الرئيسية (١٨٤ عضواً)؛

(ب) يكون للفئتين الاجتماعيتين المتبقيتين الحق في ثلاثة أعضاء وعضوين على التوالي (٥ أعضاء)؛

يتم إنشاء نظام قضائي مستقل لا مكان فيه للمحاكم الخاصة، على النحو الذي ينص عليه الميثاق الانتقالي؛

تكون جميع مهام الحكومة الانتقالية والإجراءات التي تتخذها فعالة وملزمة للحكومة التي تخلفها؛

تجري الحكومة الانتقالية، على النحو الذي ينص عليه الميثاق الانتقالي، وفي أقرب وقت ممكن، تعداداً عاماً وطنياً للسكان يمكن نتيجة له تنفيذ نظام انتخابي، بما في ذلك تسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات وما يتصل بذلك من وظائف ديمقراطية؛

تعمل الحكومة الانتقالية فوراً على طلب المساعدة من الدول الأخرى للوفاء بجميع أهداف الوحدة الوطنية والحكم الوطني؛

يقوم رئيس الوزراء فوراً، متصرفاً باسم الحكومة الانتقالية، باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لانسحاب جميع الميليشيات المتصارعة ويواصل رصده ويوافق الموقعون أدناه على تقديم جميع أشكال المساعدة والتعاون حسب الاقتضاء لإنجاز عملية فض الاشتباك هذه على نحو دائم؛

يتم سحب جميع نقاط التفتيش وخطوط تحديد الحدود، ويعتبر إقامة نقاط للتفتيش وخطوط تحديد الحدود عملاً إجرامياً؛

تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لإعادة فتح ميناء ومطار مقديشيو في أقرب وقت ممكن؛

تتخذ الحكومة الانتقالية فوراً الإجراءات التي تمس الحاجة إليها لتنفيذ حكم القانون والحفاظ على إنفاذه التام من قبل المدنيين، على النحو الذي ينص عليه الميثاق الانتقالي؛

يقتصر وجود الحكومة الانتقالية، ومن ثم وقت إنجاز مسؤولياتها، على فترة ثلاث سنوات يمكن تمديدتها لفترة سنتين أخريين على النحو الذي ينص عليه الميثاق الانتقالي.

تجري الموافقة الشعبية على دستور دائم، وتجري أول انتخابات لحكومة دستورية تخلف الحكومة الحالية قبل انتهاء الفترة الانتقالية وعن طريق الحكومة الانتقالية؛

وتقرر كذلك ما يلي:

ثمة حاجة إلى وضع دستور دائم أثناء الفترة الانتقالية ينص، في جملة أمور، على الحقوق الأساسية للشعب الصومالي وحرياته وواجباته، وينبغي وضع نظام للضوابط والتوازن على سلطة الحكومة، والموافقة عليه عن طريق الاستفتاء الوطني؛

وندعو نحن الموقعين أدناه الشعب الصومالي بأكمله إلى نسيان الخلافات الأليمة التي حدثت في الماضي وإلى أن يتسع صدرنا للعمل سوياً من أجل التسامح المشترك والمصالحة وإنهاء الكراهية وعدم الثقة إلى الأبد؛

ينبغي لكل مواطن صومالي أن يعترف بأن بقاءنا جميعاً ورخاءنا ومصالحنا وتنميتنا تتوقف على تضامننا ووحدتنا غير القابلة للتجزئة وعلى الاحترام المتبادل فيما بيننا؛

إننا في حاجة الى مساعدة دول العالم وناشدها تقديم العون لنا في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا، وناشد المجتمع الدولي كذلك الاعتراف بالحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية للصومال وتدعيمها لدى تشكيلها؛

وإننا ندين بالكثير للمنظمات الدولية والإقليمية التي ساهمت بمثابرة دؤوبة في تشجيع السلام والمصالحة الوطنية في الصومال، ولا سيما الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وأعضاء حركة بلدان عدم الانحياز؛

وإننا مدينون بالمثل للدول الصديقة التي أمدتنا بسخاء بالمساعدة في هذه العملية، ونعرب عن شكرنا وامتناننا بوجه خاص لحكومة جمهورية مصر العربية وشعبها ولخامة الرئيس محمد حسني مبارك للجهد الجبار المبذول من أجل تمكيننا من الاجتماع سويا ومن إحراز هذا التقدم الفريد والناجح والتاريخي الذي لم يسبق له مثيل؛

ونعرب عن تقديرنا العميق لكافة الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وهي كينيا، واثيوبيا، وجيبوتي، وإريتريا، والسودان، وأوغندا، لما بذلته من جهود مجتمعة ومنفردة من أجل تشجيع السلام والمصالحة في الصومال؛

ونعرب عن تقديرنا العميق لجمهورية اليمن لمساهمتها في إعادة السلام وتشجيع المصالحة الوطنية في بلدنا ولاهتمامها البالغ بذلك؛

ويعرب الموقعون أدناه اليوم عن ثقتهم بأنفسهم ويفخرون بأن يعلنوا للعالم بأسره عن إيمانهم بأن العمل الذي تم إنجازه هنا في القاهرة يركز على أساس صلب من أجل بداية جديدة ومتألقة للصومال، ويبشر بعهد جديد من السلام والمصالحة البازغين على أرضنا،

ونتوجه بعميق شكرنا لله سبحانه وتعالى الذي سدد خطانا نحو طريق التفاهم والتسامح وبلوغ الأهداف المشتركة، وإنشاء حكومة للوحدة الوطنية، وإعادة الصومال الى مكانه الصحيح بين أعضاء المجتمع الدولي.

جرى التوقيع على هذا الإعلان الرسمي والتصديق عليه في القاهرة اليوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الموافق ٢٢ شعبان ١٤١٨ هـ، وصدر باللغة الانكليزية في تسع (٩) نسخ أصلية مرفق بها صفحة للتوقيعات (انظر التذييل) تضم جميع المندوبين.

يكون لجميع النسخ الأصلية ومرفقها ذات القوة والأثر.

وقد تسلّم كل وفد نسخة أصلية، وتودع نسخة أصلية لدى حكومة جمهورية مصر العربية، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وحركة بلدان عدم الانحياز.

(توقيع) علي مهدي محمد

رئيس مشارك

(توقيع) حسين محمد عيديد

رئيس مشارك

تذييل

التوقيعات

رئيس مشارك	(توقيع) حسين محمد عبيد
عضو	(توقيع) محمد حاجي أدان
عضو	(توقيع) حيلولي إيمان عمر
عضو	(توقيع) محمد نور عليوة
عضو	(توقيع) محمد فرح عبد الحي
عضو	(توقيع) محمد كانيارو أفراح
عضو	(توقيع) أحمد عمر جيس
عضو	(توقيع) جامع محمد غالب
عضو	(توقيع) عبد الكريم أحمد علي
عضو	(توقيع) عبد الرحمن فرح اسماعيل
عضو	(توقيع) علي حاجي محمد جابري
عضو	(توقيع) حسن محمد نور
عضو	(توقيع) محمد فرح جمال
عضو	(توقيع) محمد خليف شيري

* * *

رئيس مشارك	(توقيع) علي مهدي محمد
عضو	عبد الله يوسف أحمد
عضو	(توقيع) عبد القادر محمد أدان
عضو	أدان عبد الله نور غابيو
عضو	(توقيع) عثمان حسن علي أتو
عضو	(توقيع) عبيد موسى مايو
عضو	(توقيع) محمد راجيس محمد
عضو	(توقيع) عبد الله شيخ اسماعيل
عضو	(توقيع) عمر حاجي محمد
عضو	(توقيع) عبيد عثمان فرح
عضو	(توقيع) أبوكار عبيد عثمان
عضو	(توقيع) محمد علي حامد
عضو	(توقيع) محمد أبشير موسى
عضو	(توقيع) علي أدان حسين
